الأمم المتحدة

A/C.2/64/L.5

الجمعية العامة

Distr.: Limited
21 October 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون
اللجنة الثانية

البند ٥١ (د) من جدول الأعمال
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: السلع الأساسية

السودان*: مشروع قرار

السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٩/٢٢٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦١/١٩٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٣/ ٢٠٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ المتعلقة بالسلع الأساسية،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(١)] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي اعتمدت في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥[(٢)] وقرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

---

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) انظر القرار ٦٠/١.

231009 231009 09-57135 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ووثيقته الختامية[٣]،

وإذ تشير إلى خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[٤]،

وإذ تشير أيضا إلى برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٥]، ونتائج الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين بشأن استعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، في نيويورك في ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦[٦]، وإذ تحيط علما بالتقرير المتعلق بأقل البلدان نموا، لعام ٢٠٠٨: الدولة وإدارة التنمية[٧]،

وإذ تحيط علما بإعلان وخطة عمل أروشا بشأن السلع الأساسية الأفريقية اللذين اعتمدا في مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة المعني بالسلع الأساسية، المعقود في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥[٨] واللذين أقرهما المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثامنة المعقودة في الخرطوم في الفترة من ١٦ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦[٩]،

وإذ تحيط علما بالأهداف المحددة في إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وفي خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية[١٠] وبالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد مرور خمس سنوات[١١]، التي تؤكد من جديد التعهد بالقضاء على الجوع والفقر،

---

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٥) A/CONF.191/13، الفصل الثاني.

(٦) انظر القرار ١/٦١.

(٧) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.II.D.9.

(٨) الاتحاد الأفريقي، الوثيقة AU/Min/Com/Decl.Rev.1.

(٩) انظر A/60/693، المرفق الثاني، المقرر EX.CL/Dec.253 (VIII).

(١٠) منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS 96REP)، الجزء الأول، التذييل.

(١١) منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد مرور خمس سنوات، ١٠-١٣حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الجزء الأول، التذييل؛ انظر أيضا A/57/499، المرفق.

وإذ تحيط علما أيضا بمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المعقود في الدوحة، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ تحيط علما كذلك بالإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني باحتياجات التنمية في أفريقيا، المعقود في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨[١٢]،

وإذ تحيط علما باتفاق أكرا[١٣] الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في دورته الثانية عشرة، والذي يتضمن توصيات بعيدة المدى بشأن مسائل السلع الأساسية، وبالقرارات الأخرى والاستنتاجات المتفق عليها بشأن السلع الأساسية، التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية للأونكتاد و هيئاته الفرعية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩،

وإذ تقر بأن كثيرا من البلدان النامية لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على السلع الأساسية الأولية بوصفها المصدر الرئيسي لها في توفير عائدات التصدير وفرص العمل وتوليد الدخل وتحقيق وفورات على الصعيد المحلي، وبوصفها القوة الدافعة وراء الاستثمار والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، والقضاء على الفقر،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن الحلقات الأخيرة من طفرات ارتفاع أسعار السلع الأساسية ثم تدهورها أكدت أن الأسباب الأساسية وراء تقلب أسعار السلع الأساسية لا يزال يتعين أن تعالج على النحو السليم، ومن ثم، فإن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية المعتمدة على السلع الأساسية لا تزال معرضة بشدة لتقلب الأسعار، ويرجع ذلك أساسا إلى المضاربة المفرطة وعدم كفاية تنظيم أسواق السلع الأساسية في المستقبل،

وإذ تقر بأن الأزمة الحالية قد أكدت الحاجة إلى اتباع نهج شامل ومتكامل لمعالجة إشكالية السلع الأساسية، وإذ تشدد على الحاجة إلى تحديد أفضل السبل الكفيلة بتعزيز العلاقة بين التجارة والغذاء والتمويل والطاقة والتصنيع، والاتفاق عليها،

وإذ تقر أيضا بأن الأزمة الاقتصادية الحالية قد تركت آثارا سلبية على اقتصاد السلع الأساسية، تدل عليها جملة أمور منها انخفاض حجم الطلب على السلع الأساسية، وتناقص قدرات العرض، بسبب تقلص إيرادات السلع الأساسية، وتأجيل الاستثمارات، وهو ما أدى، من ثم، إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية،

---

(١٢) انظر القرار ١/٦٣.

(١٣) TD/442، وCorr.1، الفصل الثاني.

وإذ تشدد على أهمية وضع سياسات لمعالجة القضايا الهيكلية الأطول أجلا في اقتصاد السلع الأساسية، وإدماج السياسات المتعلقة بالسلع الأساسية في استراتيجيات أوسع نطاقا للتنمية والقضاء على الفقر، على جميع المستويات،

١ - **تحيط علما** بالمذكرة الصادرة عن الأمين العام التي يحيل بها التقرير المتعلق بالاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[١٤]؛

٢ - **تؤكد** الحاجة لبذل المزيد من الجهود للتصدي لتقلبات أسعار السلع الأساسية؛

٣ - **تدعو** إلى اتخاذ مجموعة متساوقة من الإجراءات في مجال السياسة العامة على الصعيد الدولي، لمعالجة التقلب المفرط في الأسعار وتخفيف ما يتركه ذلك من أثر سلبي في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وذلك بتسهيل تحقيق القيمة المضافة وتعزيز مشاركة هذه البلدان في سلاسل القيمة للسلع والمنتجات المتصلة بها، وتقديم الدعم لتنويع هذه الاقتصادات على نطاق واسع؛

٤ - **تسلم** بوجود إمكانيات للابتكار وتحسين الإنتاجية وتعزيز الصادرات غير التقليدية في معظم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، لا سيما في أفريقيا، وتدعو إلى تعزيز الدعم المقدم من المجتمع الدولي، فضلا عن تبادل الخبرات في هذه المجالات في إطار التعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب؛

٥ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يعمل بشكل وثيق مع الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية لتحديد سياسات وصكوك متصلة بالتجارة، علاوة على سياسات ذات صلة بالاستثمار والشؤون المالية لتكون عناصر رئيسية لاستراتيجيات التنمية في هذه الاقتصادات؛

٦ - **تؤكد** أهمية زيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية لتكون وسيلة لتعزيز التنمية الزراعية، وتشجيع تنويع السلع الأساسية والتجارة بها، وتحث المجتمع الدولي على مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية؛

٧ - **تشدد** على أن المساعدات التقنية وبناء القدرات، التي تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للصادرات السلعية للمنتجين تكتسب أهمية خاصة، لا سيما في أفريقيا، وتحث الجهات المانحة على زيادة الموارد المتصلة بتقديم المساعدات المالية والتقنية المخصصة تحديدا للسلع الأساسية، ولا سيما لبناء القدرات البشرية والمؤسسية، فضلا عن تطوير

(١٤) A/64/184.

الهياكل الأساسية للبلدان النامية بغية خفض العوائق المؤسسية وتكاليف المعاملات التجارية، وتعزيز تجارتها بالسلع الأساسية وتنميتها وفقا لخطط التنمية الوطنية؛

٨ - **تدعو** المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير عاجلة لتحقيق الأمن الغذائي، بما في ذلك توفير تمويلات فورية وكافية من الحبوب الغذائية للبلدان النامية التي تعاني من نقص فيها، لا سيما أقل البلدان نموا، مع دعم الجهود التي تبذلها هذه البلدان لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة على المدى الطويل؛

٩ - **تؤكد** أهمية مساهمة قطاع السلع الأساسية في التنمية الريفية، وخاصة في توفير فرص للعمل وتوليد الدخل في الأرياف، وفي الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي؛

١٠ - **تشدد** على أهمية اتخاذ تدابير دولية واستراتيجيات وطنية لتحسين أداء القطاع الزراعي بما في ذلك أداء الأسواق والنظم التجارية، لضمان تحسين استجابة جانب العرض لدى المنتجين، وبخاصة صغار المزارعين، من أجل حفزهم على المخاطرة، بالاستثمار في زيادة الإنتاج وتنويعه؛

١١ - **تشدد** على أهمية العودة إلى مناقشة إنشاء مخزونات احتياطية دولية، وتطلب من الأونكتاد إجراء دراسة تشمل، في جملة أمور، مقترحات مختلفة لإنشاء مخزونات احتياطية دولية بهدف تقديم توصيات محددة لتحقيق مزيد من الاستقرار في أسواق السلع الأساسية وللحد من المضاربة المفرطة في تجارة السلع الأساسية الآجلة؛

١٢ - **تدعو كذلك** إلى الاختتام المبكر لجولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات التجارية، مع تحقيق نتائج موجهة نحو التنمية، تضمن، في جملة أمور، زيادة الفرص للوصول إلى الأسواق أمام منتجات البلدان النامية؛

١٣ - **تؤكد من جديد** التزامها بتحرير التجارة بصورة جادة، وبضمان أن تقوم التجارة بدورها الكامل في تعزيز النمو الاقتصادي والعمالة والتنمية للجميع؛

١٤ - **تشدد** على أن زيادة فوائد تحرير التجارة الدولية إلى أقصى حد، وتقليل تكاليفها إلى أدنى حد، يتطلبان وضع سياسات تكون موجهة نحو تحقيق التنمية، ومتساوقة على جميع المستويات؛

١٥ - **تشير** إلى الاتفاق على إبقاء الآثار المترتبة على نتائج جولة أوروغواي على أقل البلدان نموا، وعلى البلدان النامية المستوردة الصافية، قيد الاستعراض المنتظم من جانب المؤتمر الوزاري والأجهزة المختصة في منظمة التجارة العالمية، وذلك بهدف اتخاذ تدابير إيجابية لتمكين هذه البلدان من تحقيق أهدافها الإنمائية. وتدعو، في هذا الصدد، إلى التنفيذ الكامل

لقرار مراكش بشأن ''التدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية''؛

١٦ - **تشدد** على الحاجة إلى تعزيز الصندوق المشترك للسلع الأساسية وسائر المنظمات الدولية المعنية بالسلع الأساسية، وتشجع الصندوق على أن يقوم، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيرهما من الهيئات ذات الصلة، على مواصلة تعزيز واستحداث طرق لتحقيق مزيد من الاستقرار في سوق السلع الأساسية، فضلا عن تعزيز الأنشطة المضطلع بها في البلدان النامية لتحسين إمكانيات الوصول إلى الأسواق وموثوقية المعروض من السلع، وتعزيز التنويع والقيمة المضافة، وتحسين قدرة للسلع الأساسية على المنافسة، وزيادة الأسواق، وتحسين هياكل الأسواق، وتوسيع قاعدة الصادرات، وضمان المشاركة الفعالة من جانب جميع أصحاب المصلحة؛

١٧ - **تشدد** على ضرورة أن يواصل الأونكتاد وشركاؤه، بروح من التعاون المشترك بين الوكالات والشراكات المتعددة الأطراف ذات المصلحة، وضمن ولاياتها، مشاركتهم الفعلية في إجراء بحوث وتحليلات، قائمة على التعاون، لإشكالية السلع الأساسية وما يتصل بذلك من أنشطة في مجال بناء القدرات وتوافق الآراء ليتسنى بصورة منتظمة توافر تحليلات ومشورة في مجال السياسات تكون ذات صلة بتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وخاصة البلدان ذات الدخل المنخفض؛

١٨ - **تؤكد** الحاجة الملحة إلى توفير التمويل التجاري وإمكانيات الحصول عليه للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وتيسير حصولها عليها، في ضوء تزايد القيود المفروضة على إمكانيات الحصول على جميع أنواع الائتمان؛

١٩ - **تؤكد** أهمية استمرار النظر الموضوعي في البند الفرعي المعنون ''السلع الأساسية''، وتقرر إدراج هذا البند الفرعي في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''؛

٢٠ - **تطلب** إلى الأمين العام، أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى الجمعية العامة، في دورتها السادسة والستين، تقريرا مشفوعا بتوصيات عن تنفيذ هذا القرار، وعن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية.